



مجلة القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

ردمك: ISSN 2253 - 0266
رقم 5 / 2016

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسمياً جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر معتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر ابتداء من العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في الأعداد (الثالث والرابع وهذا العدد الخامس) دراسات متنوعة في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، لأساتذة باحثين وكذلك الباحثين في طور الدكتوراه تشجيعاً للبحوث المقدمة من قبلهم.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر
القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

أزمة المواطنة والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

د. صافو محمد

أستاذ محاضر "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد-الجزائر

ملخص:

"تعتبر المواطنة من المفاهيم التي أنتجها العقل السياسي العربي، وشكلت أساس الاجتماع السياسي وميلاد الدولة الوطنية، أي دولة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم وأصولهم الثقافية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية... إلخ. فالمواطنة هي مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي حسب توماس مارشال وتتيح فرصا للجميع، بالمقابل فهي واجبات يتعين أداؤها كالدفاع عن الوطن واحترام القوانين ودفع الضرائب.

ولعل من أهم حقوق المواطنة هو الحق في إدارة الشأن العام من خلال المشاركة السياسية الممثلة لجميع الفئات المجتمعية، بما يحقق الاندماج السياسي والاجتماعي داخل الوطن، ويعزز الشعور بالانتماء ويصون الوحدة الوطنية. فمفهوم المواطنة لا ينبغي حصره في حمل أو منح الجنسية وفقط، بل يقتضي تطوير علاقة المواطن بدولته عبر وضع الآليات الكفيلة بضمان حقوق المواطن وحرياته حتى لا يشعر الفرد باليأس والحرمان والإقصاء والتهميش، وهنا تتراجع الوطنية ويضعف الشعور بالانتماء وربما تتفكك الأوطان وذلك هو جوهر أزمة المواطنة في الوطن العربي."

مقدمة:

لقد عاد مفهوم المواطنة ليصبح بمثابة المدخل الأساسي لفهم وتحليل وتفسير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها الكثير من الكيانات السياسية العربية، فقد بات أداء الأنظمة السياسية من حيث القيام بوظائفها ضعيفا وهشا، الأمر الذي أثر سلبا على الحقوق الأساسية للإنسان العربي وما تبعها من حالة تردي لعلاقة المواطن بدولته ومجتمعه، فتراجع الشعور بالانتماء وتداعت معه فكرة الوحدة الوطنية كهدف أسمى للإجتماع السياسي، أي هنالك حالة اختلال واضحة وحادة في طبيعة العلاقة بين المواطن العربي والوطن وهو ما يعبر عنه بأزمة المواطنة. فكيف يمكن الانتقال من مواطنة الأزمة إلى المواطنة الديمقراطية؟

مفهوم المواطنة: "وهي تشير إلى تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة" وتؤكد دائرة المعارف البريطانية "أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة عالية من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وبموجب هذه العلاقة يصبح للمواطن حق التصويت وحق تولي المناصب العامة مثلا وعليه بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن الوطن".¹

ويبدو من خلال هذه التعاريف أن المواطنة تقترب بحمل الجنسية في الدول الديمقراطية، فالجنسية هي الدالة على التمتع بالحقوق وهي التي تفرض الواجبات فالدستور الأمريكي مثلا يبدأ ديباجته بعبارة "نحن الشعب الأمريكي" وهو ما يدل على وحدة الانتماء والولاء إلى وطن واحد ويضيف في أحد فقراته "جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها". وهو واقع لا ينطبق بالضرورة على بلدان العالم العربي، فحمل الجنسية لا يعني أنك مواطن فقد تكون مجرد رقم في التعداد السكاني.

وليست المواطنة مجرد حمل جنسية دولة ما أو الارتباط بجغرافيتها، بل هي الإطار الناظم لعلاقة الدولة بمواطنيها بما تضمنه من حقوق وتفرضه من واجبات في إطار عقد اجتماعي وسياسي ملزم للحاكم والمحكومين، أساسه الحرية السياسية والمشاركة التي تعزز التكامل الوطني وتصون الوحدة الوطنية وتضفي المشروعية على حيازة السلطة وممارستها في إطار بناء دولة القانون والمؤسسات.

1 علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، في: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص30.

الهوية الوطنية: وهي من أهم التحديات التي واجهت الدول الناشئة في العالم العربي بعد مرحلة الاستقلال، وتعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها، ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها¹، ولا تجتهد هذه الرابطة تعبيراً لها سوى من خلال المواطنة التي تمثل الجميع وتتجاوز الانتماءات والولاءات الضيقة التي ترتبط بمجالات محدودة وتحمل بذور الصراع مع الطرف الآخر بدل الحوار والتعاون.

وإذا كانت معظم المواثيق والدساتير العربية قد حددت عناصر هويتها الوطنية²، فإن ذلك لم ينعكس على عملية بناء الوطن والإعتزاز بالإنتماء إليه، حيث تتعدد محاور الانقسام داخل المجتمعات العربية وتأخذ طابعاً ثقافياً ولغوياً لبعض الأقليات وبعداً دينياً طائفيّاً بات يشكل تهديداً حقيقياً لبعض الكيانات السياسية العربية، ويضرب بعمق مقومات الأمة الإسلامية والعربية جمعاء، ويكرس حالة من الصراعات الداخلية الحادة بالإضافة إلى التزايدات العربية/العربية الإسلامية.

إن عدم مرافقة الدساتير بإصلاحات سياسية جوهرية تمكن لسيادة الشعب وتجعل منه مصدراً فعلياً للسلطة، جعل منها مجرد قيمة رمزية لا ترقى إلى مشاركة المواطن العربي في صناعة القرار السياسي والتمتع بشكل منصف وعادل بشرواته وخيراته الطبيعية، وفي ذلك مصادرة لحقوق المواطنة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي أي الحق في التنمية المستدامة والمتوازنة.

ففي عام 2004 وبمناسبة صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية بعنوان "نحو الحرية في العالم العربي"، حرص معدوا التقرير على تشخيص حال الأمة العربية تشخيصاً موضوعياً، حيث جاء في أحد فقرات المقدمة "في هذه الحقبة الحرجة، تقف الأمة العربية على مفترق طرق تاريخي، وتجد نفسها بين شقتي رحى: الإستبداد في الداخل والاستباحة من الخارج، فيما تتحكم أزمة تهميش الشعب العربي وإبعاده عن نطاق البت بمصيره³."

وعليه فلا معنى للمواطنة في ظل الإستبداد السياسي المانع للحريات السياسية من قبيل القدرة على الانضمام إلى رابطات أو تكوين آراء والتعبير عنها، تصبح خيارات الناس

1 ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار المجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 186.

2 الدستور الجزائري 1996، المواد (2,3,3 مكرر).

3 تقرير التنمية الإنسانية للعام 2004، نحو الحرية في العالم العربي، ص 1.

أقل كثيراً¹، وهو ما يتعارض ومفهوم التنمية الإنسانية المعرفة على أساس أنها عملية توسيع الخيارات أي التوسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، فالتنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات². وأول خيارات الناس اللصيقة بالطبيعة البشرية هو خيار الحرية السياسية كشرط ضروري لتفكيك منظومة الاستبداد ومحاربة الفقر والحرمان وتعبير المواطن عن حقوقه وحاجياته الضرورية للتحرر من كل القيود التي تحط من كرامة الإنسان العربي.

المشاركة السياسية: وهي التعبير الفعلي والترجمة الواقعية لفكرة الشعب مصدر السلطة، وتكون من خلال انتخابات حرة ونزيهة يختار المواطنون بموجبها الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء على مستوى محلي أو على مستوى رئاسي وتشريعي. ولا تكون المشاركة إلا من خلال الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية باعتبارها شأنًا عامًا وليست نشاطًا حصريًا للحكام دون المحكومين.

وموطن الخطأ الرئيسي في نظرنا للسياسية كما يقول حسن صعب هو اعتبارها نشاطًا سلطويًا محوره الحاكم، والنظرة الصحيحة إليها هي أنها نشاط إنساني محوره الإنسان، وعلاقة الحاكم بالمحكوم هي الصفة المميزة للنشاط السياسي³.

وأول خطوة لإشراك المواطن في السياسة وفي إدارة الشأن العام هي الاعتراف بالتعدد والتنوع المجتمعي، والسماح بالتعبير عن ذلك سياسيًا من خلال إقرار التعددية الحزبية والتعامل مع المعارضة السياسية باعتبارها قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالًا عموميًا، وليست عبئًا على السلطة أو مصدر إزعاج لاستقرارها⁴.

فالمعارضة هي تمكين لفئات واسعة من المواطنين بالتعبير عن رأيها المخالف للسلطة، وتحقيق مشاركتها في الشأن العام من خلال التمثيل السياسي في مختلف مؤسسات الدولة، وعدم الاعتراف بالمعارضة وتوفير المناخ السياسي لأداء وظائفها والتداول على السلطة هو مصادرة لحقوق المواطنة وإقصاء للمواطن الذي سوف يبحث حتما عن أطر غير سلمية

1 عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية. بيروت: دار النهضة العربية 2004، ص 846.

2 امارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. تر: شوقي جلال. الكويت: عالم المعرفة، 2004، ص 16.

3 حسن صعب، علم السياسة، ط(8). بيروت: دار العلم للملايين، 1985، ص 18.

4 عبد الاله بلقزيز، (محرر)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 11.

وغير ديمقراطية للتعبير عن نفسه، وهنا يكون الباب مشرعا أمام ممارسة العنف السياسي أي الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية¹.

وعليه فإن التمكين لحقوق المواطنة يقوم على تفعيل المشاركة السياسية كتعبير عن الحركية الفعلية للمجتمع وانخراطه اجتماعيا واقتصاديا في العمل السياسي من خلال المجتمع المدني الفاعل، فكلما قلت المشاركة السياسية كلما زادت العناصر المرضية للتغيير والعكس.

ولا تنفصل مسألة الهوية الوطنية والمشاركة السياسية للمواطن عن فكرة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي، أي دولة القانون والمؤسسات، بمعنى تأكيد سمو القانون على الإدارة على صعيد التطبيق والممارسة، فالدولة لا تكتفي بالإمتناع عن التدخل بشكل مخالف للقانون، بل هي مجبرة على التصرف وفق قواعده وأحكامه، فهي ليست دولة محكومة بالقانون فحسب، بل خاضعة له أيضا²، أما مؤسساتها فيشير أرسطو إلى أن أنظمة الحكم الإستبدادي كلها في الواقع قصيرة الأجل، في حين يكون النظام السياسي الذي توجد فيه مؤسسات سياسية متعددة ومختلفة أكثر قابلية للتكيف³، فوجود مستوى عال من المؤسساتية هو القادر على مواجهة التحديات بما توفره من توافق يسهم في حل الخلافات سلميا من منطلق أن المصلحة العامة هي المحدد للسلوك السياسي، ذلك أن مصالح الأفراد ضيقة وأنانية وتختلف عن مصالح المؤسسات التي تعبر عن مصلحة عامة، ويفتقد المجتمع ذو المؤسسات السياسية الضعيفة القدرة على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية والأناية الضيقة⁴، وهذه أسس الدولة الحديثة التي تعزز الوطنية، والشعور بالإنتماء للوطن من خلال المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وعدم تركيز الثروة في يد فئة قليلة بما يتناقض ومبدأ المواطنة التي لا تقصي أحدا من مواطني الدولة ولا تميز بينهم على أسس خارج القانون الذي هو تعبير عن الإرادة العامة من جهة، وحامي لها من جهة أخرى.

والسؤال هنا هو: ما مدى انعكاس ذلك في بنية النظم السياسية العربية؟

1 حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 ص52.

2 علي خليفة الكواري (محرر)، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 65.

3 صمويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. تر: سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993، ص28.

4 نفس المرجع، ص 34.

هنالك إشكالية اندماج وعدم تطابق بين السياسي الذي تجسده الدولة والثقافي الذي تعبر عنه الأمة، ذلك أن عملية بناء الدولة تتطلب أولاً عملية تحول ثقافي من خلال التحول من المجتمع الأهلي المنقسم رأسياً، والمنظم وفقاً لروابط القرابة والعواطف، إلى المجتمع المدني المنقسم أفقياً على أسس طبقية على أساس المصالح المشتركة¹، وهو المادة الأساسية لخلق حالة من التطابق بين الهوية السياسية والهوية الثقافية أي بين الدولة كمكون سياسي والأمة كمكون ثقافي وهي حالة غائبة في كل الدول العربية إلى درجة توصيفها من طرف بعض المفكرين بالحنّة العربية: الدولة ضد الأمة²، ذلك أن إحدى مشاكل تكوين الأمة العربية الرئيسية هي بالضبط أن الدولة لم تنشأ في حجر الأمة وتعبيراً عنها، ولكن نشأت في أنقاضها وفي مواجهتها³. هذا من جانب التكوين، لكن هنالك جانب أكثر تعقيد وهو طرح مسألة الهوية على مستوى الأفراد والجماعات داخل الجماعة السياسية الواحدة نتيجة الشعور بالتهميش والإحباط والحرمان وعدم الاعتراف بالذات، الأمر الذي أسهم في تفكيك وتقسيم العديد من الدول العربية.

وعلى مستوى **الانتخابات** التي تستخدم كآلية ديمقراطية يستخدمها المواطن لممارسة حقه في اختيار من يحكمه ومحاسبة المسؤولين عن الأداء الضعيف على مستوى الحقوق والحريات، فإنه ورغم كثرة العمليات الانتخابية التي تجري على الساحة العربية وتعدد مستوياتها، فقد ظلت ممارسة الحق في المشاركة طقوساً إجرائية تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية، وعانى معظمها من تزيف إدارة الناخبين وتدني تمثيل المعارضة⁴، وأعدت إنتاج الفئات الحاكمة لنفسها من خلال عملية تدوير السلطة أكثر من تداولها.

ومن الظواهر السلبية المرتبطة بحق المشاركة والتطور الديمقراطي ما يعرف بـ"التوريث"، ففي عام 2000 اتخذت سوريا الخطوة الأهم نحو توريث السلطة من الأب إلى الابن، فلم تمضي إلا ساعات قليلة على وفاة الرئيس حافظ الأسد حتى دارت عجلة أعداد المسرح لتولية الابن بشار خلفاً لوالده، بعد تعديل الدستور بخفض سن الترشح لرئاسة الجمهورية من 40 عاماً إلى 35 عاماً لينطق الشرط على الابن، والاستفتاء على

1 عادل مجاهد الشرجي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها، في: أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 127.

2 برهان غليون، الحنة العربية: الدولة ضد الأمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

3 نفس المرجع، ص 101.

4 تقرير التنمية الانسانية للعام 2004، مرجع سابق، ص 72.

ترشحه وحصوله على 98% من الأصوات¹، وكانت هنالك مشاريع جاهزة لتوريث السلطة في كل من مصر، اليمن، ليبيا... الخ.

أما على مستوى بناء دولة المؤسسات فقد ظل ذلك مجرد شعار لا أساس واقعي يسند، فالدولة بمعناها المؤسسي الشامل تم اختزالها في شخص الحاكم ولم يتم النجاح في فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها² وبذلك تحولت الدولة إلى مجرد سلطة تتم إدارتها كملكية خاصة يمكن توريثها ولا تحقق المصلحة العامة بالضرورة.

ويشكل التداخل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة أساس الفساد من حيث هو استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، وعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، وبعد توجه بعض الدول نحو خصخصة القطاع العام ظهر تعريف جديد مفاده أن "الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين لتحقيق المصالح الشخصية"³. ولم تتغير مراتب الدول العربية في تقارير المنظمة الدولية للشفافية حيث جاءت السعودية في المرتبة 48 وفقا لتقرير العام 2015، الكويت 55، تونس 76، وتقاسمت كل من الجزائر ومصر والمغرب المرتبة 88⁴ وهي مرتبة متقدمة مقارنة بالعام 2014، لكن ذلك لا يدل على الفعالية في مكافحة الفساد، بل يعود إلى تعداد الدول التي شملها المسح حيث بلغت 175 في 2014 وتوقفت عند 167 في 2015، بينما جاءت موريتانيا في المرتبة 112، سوريا 154، العراق وليبيا 161. بمعنى أن معظم الدول العربية لم تتجاوز 35 درجة على مئة، وهو ما يؤشر على مستويات عالية من الفساد في ظل غياب النزاهة والشفافية.

وبالنتيجة هنالك تغييب للإرادة الشعبية وضعف التمثيل السياسي لفئات مجتمعية واسعة مضافا إليها تدني معدلات النمو والتنمية، مع التفاوت في توزيع عوائد النمو وتحصيل الضرائب كأحد الواجبات الأساسية للمواطنة، الأمر الذي نتج عنه اختلالات تنموية حادة قطاعيا وجهويا وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية وانعكاسات ذلك على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وبتعبير آخر هنالك أزمة مواطنة متعددة الأبعاد.

1 أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2009.2010 النهضة أو السقوط. بيروت: م ركز دراسات الوحدة العربية 2010 ص (114).

2 عادل مجاهد الشرجي، مرجع سابق، ص 127.

3 منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 14.

4 www.transparency.org/corruption_perceptions_index2015

الحراك الجماهيري في مواجهة الأزمة: لقد راهنت الأنظمة العربية ومنذ نشأتها على بناء الإنسان المقهور، الراضخ والتابع لسيدته وولي أمره ذلك الشيء الذي لا اعتراف به وبإنسانيته وقيمتها، أو بحياته وقدسيته¹، حفاظا على بقائها واستمراريتها وديمومة طابعها التسلطي والاستبدادي، مع ما تبع ذلك من مصادرة لحقوق المواطن وعدم إرتقاء ذلك الإنسان العربي إلى مواطن حر وصالح قادر على المشاركة في صناعة مصيره وتغيير واقعه دائما نحو الأفضل.

غير أن التاريخ العربي يحفظ ردات فعل مختلفة وعنيفة أحيانا كتعبير عن رفض الشعوب لسياسة الأمر الواقع التي كادت أن تصبح قدرا محتوما، لكنها لم تحدث تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع وذلك لمحدوديتها عدديا، وضعف انتشارها جغرافيا من جهة، والقوة الأمنية للسلطة في مواجهة أي حراك مهما كانت طبيعته.

ولعل ما شهده الوطن العربي من انتفاضات ومظاهرات واعتصامات في بدايات القرن الواحد والعشرين، مثلت حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي المعلن عن عودة المواطن إلى الاهتمام بالشأن السياسي، وتجاوز الأشكال والأطر التقليدية للتعبير عن الحقوق والمطالب من خلال الشارع وبواسطته.

يشير مصطلح تحركات الشارع إلى معنيين: خروج الناس إلى الشارع حاملين مطالبهم من خلال الاعتصامات والتظاهرات، وخروج الناس بمطالب خارج الأطر والهوامش التي تسمح بها السلطة في البلد المعني²، وهذا يعني توظيف الشارع من أجل إحداث التغيير المطلوب بواسطة الحشود الجماهيرية التي يتم تجنيدها بمختلف وسائل الاتصال الحديثة من إنترنت ووسائل اجتماعية مختلفة، والشارع هنا ليس مجرد فضاء بل هو فاعل أساسي في التعبير من المطالب وضغط قوي على السلطة بما يوفره من صورة واضحة للخارج.

لقد أثبتت الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، مع اختلاف السياقات والمآلات من دولة لأخرى، قدرة المواطن العربي على التحرك والدفاع عن حقوقه وحرية وكرامته مهما كانت درجة التسلط والتهميش والاستبداد، فكانت

1مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي:مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007، ص 39.

2 علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 230.

"ثورة الكرامة" في تونس، وفي مصر كانت "ثورة الغضب"، وفي ليبيا حملت الثورة اسم "ثورة شباب 17 فبراير" وفي اليمن حملت اسم "ثورة شباب التغيير"¹.

ومن أهم دلالات هذا الحراك: - الدفاع عن حق المواطن في الكرامة، فقد أحرق البوعزيزي نفسه احتجاجا على الإهانة التي لحقت به من طرف شرطة تونسية، وهاجم المواطنون المصريون مختلف المقرات الأمنية تعبيرا عن رفضهم لهذه الأجهزة التي قمعت مختلف أشكال التعبير وعملت على حماية السلطة وبقائها أكثر من ضمان أمن المواطنين وحقوقهم وحرياتهم.

- الدور الذي لعبته الحركة الشبابية في كسر سياج الخوف الذي فرضته مختلف الأنظمة على شعوبها من جهة، وقيادتها للحراك السياسي وتمسكها بالحرية كقيمة غير قابلة للتفاوض ورفضها لبقاء الأنظمة الاستبدادية مهما كانت التنازلات السياسية والاجتماعية، وهو مؤشر قوي على شعور هذه الفئة الواسعة بالإقصاء ورغبتها بالتغيير والمشاركة في القرار السياسي.

- بخلاف الحركات التي أنجزت ثورتها في كل تونس ومصر مع بعض الفروقات، فإن ذلك لا يخفي الدور الذي لعبته في إجبار العديد من الأنظمة على إلغاء حالات الطوارئ المفروضة منذ عشرات السنين والقيام بتعديلات دستورية وإصلاحات سياسية واجتماعية، هدفها التمكين لسلطة المواطن وتنميته بحسب الخطاب السياسي.

- الطابع العنيف الذي سلكته بعض الحركات الاحتجاجية جعل المواطن العربي أمام خيارين يصعب التوفيق بينهما، إما التضحية بالحقوق والقبول بما تمنحه الأنظمة الأحادية من مكرومات، وإما المطالبة بالتغيير وما يتبع ذلك من تهديد للأمن الذي يمكن أن يصل إلى تقويض أركان الدولة وانهارها.

- فشل هذه الحركات في تحقيق أهدافها ضاعف من أزمة المواطنة وذلك بالصعود القوي للولاءات التقليدية والأهلية (قبيلة، عشيرة، طائفة، جهة...) بعد ضعف الدولة وعجزها عن احتكار العنف المشروع وبسط سيادتها على كامل الإقليم.

وعموما، فإن هذه الحركات الاحتجاجية كانت تعبيرا عن أزمة النظم السياسية العربية وعدم قدرتها على التوفيق بين الحاجات والمطالب المجتمعية المتزايدة من جانب، والحاجة إلى تطوير وتحديث ذاتها عبر حوكمة سياساتها العامة بما يضمن أمن مواطنيها ورفاهيتهم وولائهم الكامل للوطن من جانب آخر.

1 احمد يوسف احمد، نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية 2010-2011: رياح التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 135.

الخاتمة:

ليست أزمة المواطنة مجرد اختلال وظيفي يمكن إصلاحه من طرف النظام السياسي، بل هي أزمة معقدة ومركبة وذلك لارتباطها الوثيق بمسألة الهوية التي يصعب حسمها بمنطق أحادي، مما يفرض الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطن وأهمها الحق في المشاركة السياسية وذلك وصولاً إلى تحقيق الاندماج الوطني، في إطار بناء دولة المؤسسات الممثلة للإرادة العامة والمحققة للمصلحة العامة ولا يكون ذلك إلا من خلال المواطنة الديمقراطية التي تقتضي جملة من الشروط أهمها:

- تفعيل الحقوق المدنية والسياسية للمواطن كمدخل لترشيد الحكم.
- التمكين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل ذلك معياراً لقياس أداء النظام السياسي من حيث القيام بوظائفه.
- جعل الانتخابات الآلية الوحيدة لإسناد السلطة وتحديد النخب الحاكمة وإضفاء المشروعية على العملية السياسية.
- اعتماد الكفاءة كأساس لإسناد الوظائف الحكومية والإدارية تحقيقاً للنّجاعة والفعالية في تقديم الخدمة العمومية كحق من حقوق المواطن.

وعليه، فالمواطنة هي عبارة عن مسار طويل لتحقيق حاجات الناس واندماجهم في كيان سياسي واحد يشعر الجميع بالانتماء إليه والاستعداد للدفاع عنه في إطار نظام سياسي مشروع قادر على ضمان حقوق الناس والحفاظ على الأمن والاستقرار في ذات الوقت.